

التقرير الخاص للأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - كما أوضحت في تقريرى المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/759)، تواصل الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي في التخطيط للمرحلة التالية من عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع أخذ الوقائع الجديدة في مقديشو وجنوبي الصومال الميمنة في ذلك التقرير بعين الاعتبار. ففي ٥ كانون الثاني/يناير، أيد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته الـ ٣٠٦ بيانا (S/2012/19) يحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على النظر على وجه السرعة في الدعم الإضافي لتنفيذ المفهوم الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والإذن بتقديمه.

٢ - ويعرض هذا التقرير الخاص طلب الاتحاد الأفريقي، لكي ينظر فيه مجلس الأمن، في سياق الديناميات السياسية والاستراتيجية والتشغيلية في الصومال؛ ويحدد الآثار المترتبة على هذا الدعم؛ ويقدم توصياتي. وعملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠١٠ (٢٠١١)، يعرض هذا التقرير أيضا ما استجد بشأن نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو.

ثانيا - السياق الاستراتيجي

٣ - لتنوير مداولات مجلس الأمن بشأن طلب الاتحاد الأفريقي، سأقدم أولا معلومات مستكملة عما أحرز مؤخرا من تقدم وعن التحديات التي لا تزال قائمة في ما يتعلق بالاستراتيجية السياسية بشأن الصومال وأهداف الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في مجالات الأمن والشؤون الإنسانية والإنعاش. وأعتزم تقديم معلومات مستكملة شاملة في تقريرى الدوري في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٤ - ويتبع المجتمع الدولي، منذ عام ٢٠٠٨، استراتيجية سياسية طموحة بشأن الصومال. فقد سعينا أولاً لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في إنجاز المهام اللازمة لإنهاء الفترة الانتقالية، لا سيما وضع الصيغة النهائية للدستور؛ وثانياً، لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في توسيع قاعدة عملية السلام عن طريق التوصل والمصالحة؛ وثالثاً، لدعم تطوير حكم الدولة ومؤسساتها الأساسية، وخاصة في قطاع الأمن. وقد أوضحت خارطة الطريق الشاملة لإنهاء الفترة الانتقالية التي وُقِّعت في مقديشو في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، المهام المحددة التي يتعين إنجازها في هذا الصدد قبل آب/أغسطس ٢٠١٢.

٥ - وفي الأسابيع الأخيرة، أحرزت الجهود المبذولة للموافقة على ترتيبات إنهاء الفترة الانتقالية تقدماً كبيراً. ففي خلال المؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الصومالي الأول، الذي عقد في غارووي، في "أرض بونت"، من ٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اتفق قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية، و"أرض بونت"، و"غالمودوغ"، و"أهل السنة والجماعة" على نهج مفصل لإنهاء الفترة الانتقالية وفقاً للميثاق الانتقالي. وتنص "مبادئ غارووي" على قيام جمعية تأسيسية يعينها جميع الموقعين على خارطة الطريق والمجتمع المدني باعتماد الدستور المؤقت، وعلى إنشاء هيئة تشريعية اتحادية من مجلسين، تضم مجلساً للنواب من ٢٢٥ ممثلاً، ومجلساً للأعيان من ممثلين عن الولايات الاتحادية والإدارات الإقليمية. وسيتم اختيار ممثلي الجمعية التأسيسية ومجلس النواب لولايتيه الأولى ومدتها أربع سنوات عبر صيغة ٤،٥ لتقاسم السلطة بين العشائر (٤ حصص للعشائر الأربع الرئيسية ونصف حصة لعشائر الأقليات)؛ ومن ثم، سوف تلغى هذه الصيغة وتجرى انتخابات للبرلمانات اللاحقة.

٦ - ويعتبر تزايد الزخم وتعزيز العملية السياسية خطوات هامة للمضي قدماً. إلا أن على الأطراف أن تكفل، عند الدفع بمبادئ غارووي قدماً، المشاركة الحقة للجميع في هذه العملية. ويقوم ممثلي الخاص بتشجيع الأطراف على ضمان أن يعبر كل من عملية صياغة الدستور، والجمعية التأسيسية، والهيئات الجديدة، عن تنوع الصوماليين، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب.

٧ - ويثير قرب انتهاء الفترة الانتقالية مخاوف الجهات السياسية الفاعلة في المؤسسات الاتحادية الانتقالية الحالية، ومن المتوقع أن تستمر التحديات السياسية. ثم إن الأزمة التي طال أمدها استمرت في البرلمان الاتحادي الانتقالي طوال شهر كانون الثاني/يناير. ويبدل ممثلي الخاص مساعيه الحميدة لتيسير الاتصالات بين الأطراف وحثها على تسوية خلافاتها في إطار خارطة الطريق.

٨ - ولا تزال المكاسب الأمنية تتحقق ضد حركة الشباب. وقد واصل المجتمع الدولي جهوده لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على بناء الأمن في مقديشو وفي جميع أنحاء البلد، من أجل هئية الظروف لتوسيع نطاق السلطة الشرعية للدولة وبناء السلام في المدى الطويل. وفي مقديشو، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي تعزيز سيطرتها على جميع أحياء المدينة وقد باشرت عمليات في ضواحيها. واستمرت خارج مقديشو العمليات المشتركة بين القوات العسكرية الكينية والإثيوبية التي تعمل مع القوات المتحالفة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية تحقق تقدما على الأرض، بما في ذلك عن طريق السيطرة على بيليدوين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي مسعى لزيادة إيرادات الدولة وتقييد التدفقات المالية إلى أعمال العصيان التي تقوم بها حركة الشباب، كتبت الحكومة الاتحادية الانتقالية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تطلب منها فرض حظر على الواردات من الفحم الصومالي، الذي يجري تصديره بصورة شبه حصرية من المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب.

٩ - وبدعم سخّي من الدول الأعضاء، تدفع لأفراد القوات مرتباقيهم ويوفر لهم الدعم، وهو ما يسري أيضا على ٧٠٠ ٥ من أفراد الشرطة. إلا أن القوات العسكرية وقوات الشرطة تفتقر إلى المعدات والإمدادات وأماكن الإقامة. وفي غضون ذلك، فإن آليات الرقابة المدنية الضرورية لمؤسسات الدفاع والأمن التابعة للدولة، وكذلك لمؤسسات العدالة والإصلاحات والمهاكل الأوسع نطاقا الداعمة لأمن المدنيين وسيادة القانون، تتسم بالبدائية. وستظل اللجنة الأمنية المشتركة التي يشارك في رئاستها كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مع تمثيل قوي للمجتمع الدولي، تضطلع بدور محوري في هذا الصدد.

١٠ - واستغلت الحكومة الاتحادية الانتقالية الحقائق المتغيرة على أرض الواقع، فأشركت الجهات السياسية الفاعلة في المناطق التي استردت حديثا من حركة الشباب، وبخاصة للتوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء إدارة محلية فعالة للأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة، وتطبيع الحالة. وأعدت الحكومة الاتحادية الانتقالية سياسة مفصلة بشأن اتخاذ المزيد من تدابير التوعية في المناطق التي استردت مؤخرا من المتمردين. ومن الأولويات الرئيسية لهذا النهج: (أ) تعزيز المصالحة الاجتماعية وإنشاء إدارات سياسية محلية؛ (ب) استعادة القانون والنظام والعدالة؛ (ج) احتواء الأسلحة الثقيلة، ثم إجراء عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (د) إعادة توزيع مواد الإغاثة الإنسانية؛ وإعادة المشردين داخليا واللاجئين إلى أوطانهم؛ (هـ) توفير الخدمات الأساسية.

١١ - ولا تزال الحالة الإنسانية حرجة ولا يزال إيصال المساعدة الإنسانية من التحديات القائمة. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم في دحر المجاعة في جنوب الصومال عام ٢٠١١، فإن ٤ ملايين شخص في حاجة ملحة إلى المساعدة في البلد ولا يزال أكثر من ٢٥٠.٠٠ صومالي يعانون من المجاعة. ويلتزم النداء الموحد لعام ٢٠١٢ مبلغ ١,٥ بليون دولار لتلبية احتياجات ٤ ملايين شخص لا يزالون بحاجة إلى المساعدة وبناء القدرة على مواجهة التي تحتاجها الأسر المعيشية لتحمل موجات الجفاف والصدمات الأخرى مستقبلاً، مما يخفف من اعتمادها على المساعدات الإنسانية. ولم يحرز أي تقدم ملموس في مجالات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتجددت الشواغل المتعلقة بالحماية، وتشرّد السكان، وضعف إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بسبب العمليات العسكرية في جنوبي الصومال.

١٢ - وتعمل ست عشرة وكالة تابعة للأمم المتحدة في مقديشو لتنفيذ مشاريع تحقيق الاستقرار والإنعاش التي تشمل الأمن البشري والخدمات الأساسية والعمالة. وفي ما يتعلق بالأمن البشري، فإنه يشمل مواصلة العمل مع الأطفال والشباب؛ وإنشاء وحدات للحماية المدنية معنية بالمرأة؛ ومواصلة العمل على إزالة الألغام؛ ودعم قطاع القضاء والإصلاحات؛ وتقديم الدعم إلى قوة الشرطة والمحطات الإذاعية العامة في الصومال. وتعمل الأمم المتحدة في مقديشو أيضاً على زيادة استفادة السكان من الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم إلى السلطات المحلية والدعم المباشر إلى قطاعي الصحة والتعليم. وتقوم الوكالات أيضاً بتوفير شبكة أمان اجتماعي لأضعف الفئات من خلال توفير الدعم التغذوي. وتوفر الأمم المتحدة أيضاً العمالة المباشرة للسكان في مقديشو عن طريق مشاريع الصحة العمومية وإصلاح البنية التحتية الكثيفة العمالة. وتندرج هذه الجهود في إطار خطة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والإنعاش في مقديشو ولكنها لا تزال تعاني من نقص التمويل.

ثالثاً - المفهوم الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

١٣ - بمبادرة من مفوضية الاتحاد الأفريقي، وعلى خلفية التقدم الذي أحرز مؤخراً في المسارين السياسي والأمني، اشترك المخططون في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في إعداد مفهوم استراتيجي لعمليات البعثة في المستقبل بالصومال. ويهدف هذا المفهوم إلى ربط جميع العمليات العسكرية المستقلة الجارية في الصومال في إطار جهد منسق ومتناسك ضد حركة الشباب، مما من شأنه بدوره أن يكتسب أهمية حاسمة لبسط سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية خارج العاصمة وإيجاد حيز للتنفيذ الفعال لخارطة الطريق.

١٤ - وقد وضع المفهوم الاستراتيجي بصيغته النهائية أثناء بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتقييم التقني ضمت مخططين عسكريين من البلدان المساهمة بقوات في البعثة وبلدان مهتمة أخرى، تمت من ٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وخلصت بعثة التقييم إلى أن الظروف مواتية لتسديد ضربة قاصمة لحركة الشباب، رغم ما يكتنف ذلك من تحديات ومخاطر هائلة.

١٥ - واستنادا إلى تقييم ميداني دقيق، رأى فريق التقييم المشترك أنه يلزم البعثة ٣٥ ٠٠٠ فرد وموارد كبيرة لكي تتمكن من شن عمليات هجومية متزامنة في جميع أنحاء جنوب وسط الصومال. وبحث الفريق أيضا في خيار الحد الأدنى للحفاظ على الوضع الراهن في مقديشو، بإلحاق القوات الكينية في جوبا وقطاع جيدو بتشكيلات مختلفة عن تشكيلتها الأصلية، وزيادة الحد الأقصى للقوات إلى ما مجموعه ١٥ ٧٠٠ فرد. وتبين للمخططين أن هذا الخيار دون المستوى الأمثل لم يوص به نظرا إلى أنه يستلزم إطالة أمد العمليات العسكرية.

توصيات بعثة التقييم المشتركة

١٦ - أوصت بعثة التقييم المشتركة بأكثر الخيارات واقعية وفعالية من حيث التكلفة لتحقيق الهدف المتمثل في إضعاف القدرة العسكرية لحركة الشباب إضعافا كبيرا وتهيئة الظروف الأمنية أو تنفيذ خارطة الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية. ويستلزم ذلك زيادة قوام القوات إلى ١٧ ٧٣١ فردا نظاميا ومجموعة من عناصر التمكين ومضاعفات القوة تستهدف تحقيق توازن دقيق بين الاحتياجات التشغيلية ومستوى واقعي من الموارد عن طريق: (أ) تحديد أولويات مناطق العمليات؛ (ب) تنفيذ العملية على مراحل بدون تغيير الأهداف المرجوة تغييرا كبيرا؛ (ج) الاستعاضة بمضاعفات القوة وعناصر تمكينها عن قوام القوات بالحفاظ على قدرتها؛ (د) مطالبة إثيوبيا بمواصلة دعم عمليات الحكومة الاتحادية الانتقالية/البعثة في مناطق باي وباكول وهيران؛ (هـ) توفير الدعم اللوجستي التشغيلي الفوري لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

١٧ - وقد قدر الفريق بأن توفير عناصر التمكين ومضاعفات القوة يكتسب أهمية حاسمة لما يلي: (أ) خفض عدد القوات اللازمة؛ (ب) تعزيز حماية القوات؛ (ج) دعم العمليات الهجومية الرئيسية على جبهات متعددة؛ (د) الدعم اللوجستي للقوات في بيئات تتسم بالتقشف؛ (هـ) الإجلاء الطبي في الوقت المناسب؛ (و) حماية ميناء مقديشو ودعم عمليات المراقبة البحرية للتأثير على الإيرادات المتأتية لحركة الشباب. ومن المحتمل أن يكون لعدم تأمين هذا المستوى من عناصر التمكين ومضاعفات القوة أثر سلبي على تعزيز المكاسب التي تحققت وتوسيع نطاق العمليات، مما يستلزم زيادة في تكاليف العمليات في المدى الطويل.

١٨ - وفي ما يتعلق بعمليات الشرطة، افترض فريق التقييم بأن محور التركيز الفوري لعمليات الشرطة التابعة للبعثة سيظل حول بناء القدرات ودعم قوة الشرطة الصومالية لإنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، فإن الخيار الموصى به، في إطار القوام الموصى به وقدره ١٧ ٧٣١ فردا نظاميا، يشمل قوة للحراسة، ونشر ٢٦٠ فردا من أفراد الشرطة، ووحديتي شرطة مشكلتين، تضم كل منهما ١٤٠ فردا. وسوف تنشر وحدات الشرطة المشكلة لتوفير الدعم التشغيلي لقوة الشرطة الصومالية، بما في ذلك حماية الموظفين الدوليين بالتعاون مع قوة الحراسة العسكرية، وكذلك المنشآت الحيوية في الحالات الاستثنائية. ومن المهم الإشارة إلى أن وحدات الشرطة المشكلة لا ينبغي أن تعتبر امتدادا للقوة العسكرية ولا أنها تؤدي مهامها عسكرية وينبغي أن تكون تحت قيادة مفوض شرطة البعثة ومراقبته. ونظرا إلى الحاجة الملحة لإعادة إرساء سيادة القانون في المناطق التي استردت من حركة الشباب، فإن نطاق الدعم اللازم لقوة الشرطة الصومالية في سبيله للاتساع، وثمة حاجة إلى تعزيز قدرة شرطة البعثة، بما في ذلك عن طريق الاختيار الدقيق لما يلزم من خبراء استشاريين متخصصين في مجال الشرطة، وعناصر للتمكين ومضاعفات القوة، من أجل تحسين فعالية العمليات. ومع أنه يمكن تعجيل نشر ضباط الشرطة الدوليين في مقديشو وإنشاء وحدات شرطة مشكلة، بالتنسيق الوثيق مع الفريق العامل التقني المعني بالشرطة التابع للجنة الأمنية المشتركة، فإن ثمة حاجة ملحة لوضع مفاهيم منقحة لعمليات الشرطة تتلاءم مع عمليات وحدات الشرطة المشكلة ضمن هذا الخيار.

١٩ - واضطلعت بعثة التقييم التقني المشتركة بعملية جرد أولي لقوات الأمن الصومالية، وخلصت إلى أنه لا تزال هناك ثغرات في مجالي القيادة والمراقبة لديها، ومعداتها، وقدراتها وتمويلها بصرف النظر عما تلقته من مساعدة دولية كبيرة في العامين المنصرمين. ورأى الفريق أنه من المتوقع أن تضطلع الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها بدور أكبر في العمليات الجارية. بما في ذلك الإمساك بزمام الأمور في المدن والبلدات بعد دحر حركة الشباب منها، إلى جانب مواصلة جهودها الرامية إلى تطوير قوات الأمن الصومالية لتمكينها من تسلم المسؤوليات الأمنية الكاملة من البعثة في نهاية المطاف. ومن الأهمية بمكان تعجيل توفير الدعم اللوجستي التشغيلي للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها لتنفيذ المفهوم الاستراتيجي، في إطار متابعة هذا المسار الأكثر إلحاحا.

٢٠ - وفي ما يتعلق بالمسارين المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل لتطوير المؤسسات الأمنية الصومالية، أقرت بعثة التقييم بالجهود الملموسة للجهات المانحة الثنائية وأوصت بتنسيق أكثر تركيزا وأفضل نوعية لتوفير الدعم التقني والمادي في المستقبل، بما في ذلك تعزيز هيكل القيادة والمراقبة، ودفع الرواتب، والذخيرة والمعدات، في إطار إعادة تنشيط اللجنة الأمنية المشتركة

وأفرقتها العاملة. وجرى التأكيد على تعزيز ترتيبات القيادة والمراقبة للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها باعتباره أولوية حيوية سواء على المسار الفوري أو على المسارين المتوسط إلى الطويل الأجل. كما حددت بعثة التقييم الحاجة إلى وضع سياسات لترشيد إدارة الموظفين. ولاحظت أيضا ضرورة توفير الدعم إلى القوات المتحالفة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك قوات أهل السنة والجماعة، بالاقتران مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، في جميع المناطق التي تعمل فيها حاليا.

٢١ - وخلص الفريق إلى أن التوسع المقرر لعمليات البعثة يمثل فرصة متجددة وفريدة لمواصلة توحيد جميع الجهود على كلا مساري إعادة بناء القوات الصومالية. وثم إن دور ومسؤوليات الأمم المتحدة والبعثة والجهات المانحة الثنائية لدعم المؤسسات الأمنية الصومالية، باستهداف كلا المسارين، يتطلبان المزيد من التوضيح بناء على صورة دقيقة للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها. وتوقع الفريق أيضا ضرورة اضطلاع البعثة بدور مركزي في توجيه الدعم في إطار المسار الفوري، على أن تعترف به وتدعمه جميع الأطراف المعنية.

تأييد الاتحاد الأفريقي

٢٢ - أيد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المفهوم الاستراتيجي في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقرر، فيما قرر، نشر قوات إضافية من كل من بوروندي وأوغندا حتى تصل إلى القوام المأذون به حاليا البالغ ١٢ ٠٠٠ جندي. وطلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أيضا إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة أن ينظر على وجه السرعة في تقديم الدعم اللازم لتنفيذ المفهوم الاستراتيجي والإذن به. علاوة على ذلك، طلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي تسريع متطلبات متابعة التخطيط، بما في ذلك إعداد نسخة جديدة من مفهوم البعثة العسكري للعمليات، ومفهوم الشرطة للعمليات وخطة الدعم وإنجازها جميعا في وقت مبكر كي يتسنى تنفيذ توسيع عمليات البعثة.

٢٣ - ولاحقاً، في رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير، أبلغ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي نتائج اجتماع وزراء الدفاع ورؤساء أركان الدفاع في البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المعنية الأخرى، الذي عقد في نيروبي في ١٧ كانون الثاني/يناير. ووضع الوزراء سلسلة من الترتيبات أُطلع عليها رؤساء دول وحكومات البلدان المعنية. وفيما يتعلق بالقيادة والتحكم، وافق الوزراء على إنشاء آلية التنسيق الاستراتيجي لتقديم المشورة اللازمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، التي ستكون مسؤولة

عن توفير الإرشادات والتوجيهات الاستراتيجية إلى البعثة من خلال إنشاء تسلسل قيادي. وتقرر أيضا أن يكون لقائد القوة نائبان لقيادة القوة، واحد لشؤون العمليات والخطط والآخر لشؤون الدعم، فضلا عن رئيس هيئة أركان القوة. وستقدم مفوضية الاتحاد الأفريقي ضباط أركان من البلدان المساهمة بقوات وغيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. بالإضافة إلى ذلك، وبغية تعزيز دور قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها في تنفيذ المفهوم الاستراتيجي، وافق الاجتماع على أن تكون هناك ترتيبات للتنسيق والاتصال أقوى بين البعثة والحكومة الاتحادية الانتقالية على المستوى الوطني ومستوى القطاعات.

٢٤ - علاوة على ذلك، ودون المساس بوضع المفهوم العسكري للعمليات، وكجزء من التطور الطبيعي لعملية التخطيط، وافق الوزراء على إعادة تشكيل القطاعات التي تم تحديدها في المفهوم الاستراتيجي بتعيين الأفراد النظاميين البالغ عددهم ١٧ ٧٣١ على النحو التالي:

(أ) القطاع ١: بنادير (مقديشو) ومنطقتا شايبيل الوسطى والسفلى: يتم الحفاظ على مستويات القوات الحالية في الوحدات البوروندي والأوغندية (قوام الأفراد النظاميين: - ٩ ٥٠٠).

(ب) القطاع ٢: منطقتا جوبا الوسطى والسفلى (كيسمايو): تتألف القوات في هذا القطاع أساسا من قوة الدفاع الكينية الملحقمة بالبعثة (قوام الأفراد النظاميين: - ٤ ٧٠٠).

(ج) القطاع ٣: غيدو وباي وباكول (بيدوا) والجزء الغربي من مناطق هيران: سيتم نشر ما تبقى من القوات البالغ عددهم ١٢ ٠٠٠ من بوروندي وأوغندا في هذا القطاع (قوام الأفراد النظاميين: - ٢ ٥٠٠).

(د) القطاع ٤: مناطق غالغودود ومودوغ وجزء من هيران (بلدوين): سيتم نشر وحدة جيوتي في هذا القطاع (قوام الأفراد النظاميين: - ١ ٠٠٠).

٢٥ - وعلى الرغم من هيكل القوة المنقح، أقر الوزراء الحاجة إلى تحسين استخدام الموارد المحدودة من خلال عمليات عدة قطاعات وترتيبات الدعم وفق ما يحددها الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٢٦ - وأكد الوزراء أيضا أن البعثة ستجري عمليات بحرية محدودة بالتنسيق الوثيق مع العمليات الجارية من قبل الشركاء الدوليين. وفي هذا الصدد، ومع الأخذ في الاعتبار قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذي

يأذن بالتدريب ونشر مفارز حماية السفن على متن سفن الإمداد للبعثة، ستكون هناك حاجة إلى وجود عنصر بحري في مفهوم العمليات.

التخطيط التشغيلي

٢٧ - عقد فريق التخطيط المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة اجتماعاً ثانياً لبدء عمله فوراً من أجل إعداد نسخة جديدة من مفهوم العمليات للبعثة، الذي سيضع مزيداً من التفاصيل بشأن هيكل القيادة والتحكم، وترسيم حدود القطاع، بما في ذلك خطة نشر القوات والدعم المحددة، ووثائق التخطيط الأخرى مثل التوجيه الاستراتيجي، وخطة البعثة، ومتطلبات القوة، وقواعد الاشتباك، واتفاق مركز القوات. وإن الأمم المتحدة لتقف على أهبة الاستعداد لمواصلة مساعدة عملية متابعة التخطيط هذه.

رابعا - دعم الآثار المترتبة

٢٨ - ينطوي توسيع قوام البعثة إلى ١٧ ٧٣١ فرداً نظامياً يتم نشرهم في أنحاء القطاعات الأربعة المدرجة في الفقرة ٢٤ أعلاه، على آثار هامة من حيث الموارد. وسيينجم ارتفاع تكاليف الدعم عن عدة عوامل، تشمل: اتساع الرقعة الجغرافية للعمليات؛ والظروف المناخية؛ وانعدام الأمن؛ وضعف البنية التحتية؛ ومتطلبات تنقل قوة هجومية فعالة؛ وصعوبة استخدام متعاقدين مدنيين في بيئة حربية؛ وعدم التمكن من الوصول على المدى القصير إلى ميناء قريب في جنوب الصومال مثل كيسمايو، مما يحتم استخدام ممرات برية ملتوية وموسمية من أجل خطوط الإمداد. وفي حدود معايير المفهوم الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي، يمكن توخي مستويات دعم أعلى أو أدنى. لكن ينبغي أن يكون مفهوماً بوضوح أنه سيكون لمستوى الدعم المحدد تأثير على القدرة التشغيلية للقوة.

٢٩ - ورهنا بقرار المجلس، يتوقع أن يتم توسيع مجموعة عناصر الأمم المتحدة للدعم اللوجستي إلى البعثة مع توفير الدعم اللازم للعمل بفعالية في جميع القطاعات الأربعة. وسيتم تزويد كل قطاع بمركز لوجستي، مع هياكل، يضم المقر والمرافق الطبية والمستودعات. وستحفظ بقية قوات القطاع بمعسكرات تكتيكية لتتيح لها إمكانية الاستجابة للأوضاع التشغيلية المتغيرة. وستواصل الأمم المتحدة تقديم مجموعة عناصر الدعم الحالية والاكتفاء الذاتي المحدود وفقاً لقرارات مجلس الأمن السابقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، بما في ذلك عناصر التمكين ومضاعفات القوة، ستتم تغطيتها من الأنسبة المقررة. بموجب مجموعة عناصر الدعم اللوجستي الموسعة. ولن يتم سوى تسديد تكاليف المعدات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات والمعدات التي تعتبر مملوكة للبلدان

المساهمة بقوات. أما المعدات المتبرع بها إلى البعثة أو التي لا تزال ملكيتها بحوزة الجهة المانحة، فلن يتم تسديد تكاليفها.

٣٠ - وستحدد قدرة البعثة الموسعة لتحقيق أهدافها إلى درجة كبيرة بمدى توافر الموارد المناسبة للبعثة، ولا سيما عناصر التمكين ومضاعفات القوة المتاحة لها، مثل القدرة على الحظر البحري. وسيتيح الدعم لتوليد احتياجات القوة الكاملة المبينة في المفهوم الاستراتيجي إمكانية سيطرة البعثة في آن معا على أجزاء متعددة من منطقة العمليات، وإضعاف القدرة العسكرية لحركة الشباب إضعافا كبيرا، ودعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في إبراز سلطتها. وإن قصر البعثة على دعم الترتيبات الحالية خلافا لذلك، من شأنه أن يقيد القوة في مواقع ثابتة في أنحاء منطقة عملياتها. وينطوي ذلك على الخطر الجدي المتمثل في إتاحة الفرصة لحركة الشباب لإعادة تجميع صفوفها، وفقدان الفرصة الاستراتيجية وإمكانية تعريض القوة ودعمها لتهديد أكبر.

٣١ - إن خيار مواصلة نطاق الدعم على مستوى محدود هو أفيد اقتصاديا على المدى القصير ولكنه يؤدي إلى تدنٍ كبير للقدرة على التأثير بشكل إيجابي على الوضع في جنوب وسط الصومال. إن الخيار الموصى به لتوسيع نطاق الدعم ليشمل تمويل عناصر التمكين ومضاعفات القوة تعد بتأثير أكبر بكثير. وثمة إمكانية لوضع خيار نهائي يشمل بنى تحتية أهم في القطاعات الأربعة أيضا، على الرغم من أنه من المشكوك فيه ما إذا كان هذا الخيار يلزم في الوضع الحالي إزاء ترتيبات النقل والترتيبات التكتيكية.

٣٢ - ولن يطرأ تغير ملموس على هيكل ترتيبات الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في إطار هذه الترتيبات. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الاستفادة من التمويل البحري، ومن المقاولين التجاريين وتدريب الأفراد النظاميين لتنفيذ مهام الأمم المتحدة في مجال الدعم. وحيثما أمكن، ستستخدم الموانئ البحرية، مثل مقديشو وكيسمايو، لإبقاء تكاليف الدعم في حدها الأدنى. أما بالنسبة لدعم الأماكن في الأراضي الداخلية، فإن النقل البري العسكري والتجاري هو الوسيلة الرئيسية للإمدادات. وفي الحالات الطارئة لإعادة الإمداد، يمكن استخدام شركات النقل الجوي التجارية والمروحيات.

٣٣ - وستتيح مجموعة العناصر الموسعة هذه إمكانية نشر وحدات جديدة للبعثة في جميع القطاعات، وتوفير مكان آمن محدود للمشاركة السياسية وحماية السكان الذين يعيشون في أماكن قريبة. لكن بدون وجود عناصر التمكين ومضاعفات القوة، ستكون هذه القوات ثابتة ولن تكون قادرة على إشراك حركة الشباب بفعالية أو دعم تنفيذ خارطة الطريق. وإن الإذن لعناصر التمكين ومضاعفات القوة، بما في ذلك المروحيات ووحدات النقل،

وربما العناد البحري، يعتبر ضروريا لتوفير قدرة ومرونة تشغيلية أكبر للبعثة في إشراك حركة الشباب على فترات طويلة.

٣٤ - وينبغي إدراج القدرة على إدارة مخاطر المتفجرات في مجموعة العناصر لضمان حرية حركة قوات البعثة في القطاعات ٢ و ٣ و ٤، بما في ذلك التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ومخزونات الأسلحة والذخائر والمتفجرات المتروكة وغيرها من مخلفات الحرب. وينبغي أن تمكن الاحتياجات، التي تماثل الاحتياجات في مقديشو، قوات البعثة من تغطية مسافات أكبر بكثير، وتأمين مناطق أكبر بكثير من تلك التي خربت البعثة في العاصمة. وعلى ذلك، فإن الكمية المناسبة من المركبات المدرعة المستخدمة لإزالة الألغام ومعدات إزالة الألغام ستكون أكبر بكثير من تلك الموجودة في مقديشو. وسيولى اهتمام إضافي لتوجيه ضروريا لتحقيق المهام المطلوبة لإزالة الألغام والتخفيف من حدة التهديد.

٣٥ - وستدعو الحاجة أيضا إلى إقامة مرافق طبية من المستوى الثاني في القطاعين ٢ و ٣. وسيطلب من البلدان المساهمة بقوات تزويد هذه المرافق الطبية بالعاملين، مع قيام الشركاء ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتقديم المساعدة في مجال المعدات والمواد المستهلكة والأدوية. وسيواصل المكتب تقديم خدمات الإجلاء الطبي باستخدام مروحيات مجهزة طبيًا وطائرات بأجنحة ثابتة.

٣٦ - ويستلزم الأمر أن تكون الأنشطة المتعلقة بالاتصالات الاستراتيجية ودعم الإعلام التي يديرها المكتب متناسبة مع الاحتياجات، على النحو المبين في المفهوم الاستراتيجي للبعثة. ويتطلب التماسك الشامل إنشاء آلية مشتركة ومختلطة للاتصالات الاستراتيجية في البعثة، تكون مسؤولة عن القيادة والتحكم والتنسيق والاتصال في جميع القضايا الإعلامية. وستركز العمليات على صيانة وتعزيز المراسلة والحملات الإعلامية لدعم المسارات الأمنية والسياسية. وسيتم زيادة البث الإذاعي لدعم البعثة لمواكبة التوسع في منطقة عمليات البعثة، وسيتم تعزيزها من خلال الجهود الرامية إلى إنشاء إذاعة صومالية للخدمة العامة.

خامسا - نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

٣٧ - مع توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية لمساحة الأرض الآمنة للشروع في عملية السلام، بات من الممكن للممثل الخاص متابعة الكثير من مساعيه الحميدة بشكل مباشر في داخل البلد. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغكم بأن من الممثل الخاص نقل مكتبه إلى مقديشو في ٢٤ كانون الثاني/يناير. ووفقا لمفهوم تأخذ به المنظمة في بيئات صعبة أخرى، سيعمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من الآن

فصاعدا انطلاقا من مقر أمامي رئيسي في مقديشو، مع الحفاظ على قاعدة خلفية في نيروبي، حتى تتيح الظروف الأمنية واللوجستية نقل المكتب بأكمله إلى مقديشو وأجزاء أخرى من الصومال.

٣٨ - وفي الوقت الحاضر، ونظرا لقلّة الموارد، والبيئة الأمنية غير المستقرة، سيضم مقر مقديشو فريقا من ١٠ موظفين يضطلعون بمهام سياسية وأمنية وإعلامية وإدارية وفي مجال حقوق الإنسان تدعم الممثل الخاص للأمين العام. وسيبقى الموظفون الذين يؤدون مهامهم يمكن إنجازها من خارج البلد في نيروبي، حيث يتناوبون الذهاب للعمل في مقديشو كلما دعت الحاجة على أساس الأولويات الأمنية والسياسية. وستشمل المهام الرئيسية للنشر الأولي بذل المساعي الحميدة لدى الجهات السياسية والأمنية الصومالية الرئيسية في مقديشو؛ ودعم تنفيذ عملية خارطة الطريق؛ وضمان التنسيق الفعال مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي في مقديشو.

٣٩ - أما نشر عدد إضافي كبير من موظفي المكتب السياسي، مع وظائفهم، فهو يتطلب توفير الموارد، من قبيل إنشاء مكاتب وأماكن إقامة إضافية تتوافق مع معايير العمل الأمنية الدنيا ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، وتوفير أصول الدعم التكميلي (قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمركبات والأثاث) والخدمات (إدارة المخيم، والسفر، والراحة والاستجمام). ويجري حاليا التخطيط لهذه المرحلة الثانية وسأقدم تقريرا عن التقدم المحرز إلى المجلس.

سادسا - الاستنتاجات

٤٠ - وفقا للوصف الذي قدمته إلى المجلس في تقريره السابق وفي إحاطتي المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر، فإن الحالة في الصومال بلغت مرحلة حرجة. وبالرغم من أن الحالة السياسية والأمنية على الأرض لا تزال هشة للغاية، فإن احتمالات التغيير الإيجابي تبدو أكبر مما كانت عليه لسنوات عديدة. ويشجعني الالتزام الدولي الاستثنائي تجاه الصومال الذي ظهر في الأشهر الأخيرة، والتطورات في الحالة الأمنية، والتزام الزعماء السياسيين الصوماليين، المبين في مبادئ غاروي، بعملية وجدول زمني واضحين لانتهاج المرحلة الانتقالية. ورغم أن سبيل المضي قدما محفوف بالمخاطر والصعوبات، فهو يمثل لحظة تتوافر فيها فرصة تاريخية لا نستطيع تركها تفلت منا.

٤١ - وأثني على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبلدان المنطقة، في مجال وضع مفهوم استراتيجي شامل لبعثة الاتحاد

الأفريقي في الصومال بالاشتراك مع الأمم المتحدة. وتشكل هذه العملية المشتركة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نموذجاً يحتذى به للتعاون بين المنظمين تحت قيادة الاتحاد الأفريقي.

٤٢ - ويشكل توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمراً بالغ الأهمية لاغتنام الفرصة المتوافرة حالياً. وهو يمثل فرصة لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في بسط سلطتها على منطقة أوسع في جنوب ووسط الصومال. ويتيح للقيادة الصومالية فرصة الوصول إلى السكان في تلك المناطق، تماماً في اللحظة التي يجب اتخاذ قرارات هامة فيها بشأن الدستور والمستقبل السياسي للبلد وفقاً لخارطة الطريق. ويمثل توسيع البعثة أيضاً أفضل فرصة لإضعاف القدرة العسكرية لحركة الشباب بشكل كبير في جنوب ووسط الصومال، والحد من الأخطار التي تشكلها على البلد والمنطقة دون الإقليمية، ومنعها من الانتقال إلى أجزاء أخرى من الصومال في نفس الوقت.

٤٣ - وفي تقديري أن التوسع الموصى به للبعثة الذي يرد في المفهوم الاستراتيجي والذي أقره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٥ كانون الثاني/يناير يمثل الطريقة الأكثر واقعية للمضي قدماً في ظل الظروف السائدة على الأرض، على الرغم من أنه يواجه بالمخاطر والصعوبات. ولذلك فإنني أوصي بأن يطلب مجلس الأمن إلى الاتحاد الأفريقي مواصلة نشر البعثة في الصومال، وزيادة القوام المأذون به حالياً لقواتها من ١٢ ٠٠٠ إلى ١٧ ٧٣١ من الأفراد النظاميين، ومن ثم تعزيز قدرتها على الاضطلاع بولايتها. وأوصي كذلك بأن يأذن المجلس بوضع مجموعة موسعة على نحو ملائم من الدعم اللوجستي، بما في ذلك الدعم المقدم إلى عناصر التمكين ومضاعفات القوة، لتمكين البعثة من إنجاز ولايتها بما يتماشى مع المفهوم الاستراتيجي الجديد.

٤٤ - وكما هو مبين في الفقرة ٣٠ أعلاه، ستتوقف درجة تمكن البعثة من تحقيق أهدافها على الدعم الذي يقدم إليها، ولا سيما عناصر التمكين ومضاعفات القوة. وكما يعلم المجلس، فإن البعثة والبلدان المساهمة بقوات فيها تحتاج أيضاً إلى تمويل مستدام وكاف ويمكن التنبؤ به. ومن شأن عدم توفير هذا التمويل في المجالات الرئيسية لعمليات البعثة أن يعوق نشر قوات إضافية في الوقت المناسب ويعرقل العمليات. وإذ أدرك أننا في بيئة مكبلة بالقيود المالية العالمية، أود أن أطلب من أعضاء المجلس ضمان المطابقة بين المهام والموارد على نحو مناسب.

٤٥ - وأؤكد أن غايات وأهداف العمليات العسكرية يجب أن تبقى راسخة في العملية السياسية. وسيكون من الضروري إنشاء آلية مرنة للتنسيق بين البلدان المساهمة بقوات

والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الصومالية في مقديشو. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، سيجري تيسير ذلك عن طريق نقل ممثلي الخاص ونشر عدد إضافي من الموظفين المدنيين إلى مقديشو. وفي هذا الصدد، سيكون هناك أيضا زيادة في الطلب على الأمن لتمكين المدنيين من أداء مهامهم. وأذكر بالطلب المقدم إلى الاتحاد الأفريقي لسرعة نشر قوة الحراسة، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٠١٠ (٢٠١١).

٤٦ - ويجب أن يبقى النقل الكامل للمسؤوليات الأمنية إلى مؤسسات القطاع الأمني الصومالي هدفا نهائيا. وفي الأجل الطويل، يتطلب ذلك اتباع نهج شامل لتطوير القطاع الأمني يستند إلى سيادة القانون واحتياجات وتطلعات الشعب الصومالي. وفي الأجل القريب، تحتاج الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها احتياجا ماسا إلى دعم إضافي لتمكينها من أداء دورها في العمليات العسكرية الجارية. ومن الأولويات الرئيسية المشتركة بين كلا المسارين تعزيز ترتيبات القيادة والسيطرة للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها. ويمثل السياق الذي ينشأ عن توسيع البعثة فرصة لتوحيد جميع الجهود وتحديد الخطوات الملموسة في هذين المسارين. وأثني على الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول الأعضاء، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة، من أجل العمل معا في هذين المسارين. وأدعو المجتمع الدولي إلى العمل مع ممثلي الخاص في إطار اللجنة الأمنية المشتركة التي أعيد تفعيلها. ونستخلص من تجارب مماثلة أن الوقت قد حان لقيام العناصر الفاعلة الثنائية بتوسيع مشاركتها في هذا القطاع.

٤٧ - ويتطلب التصدي للمخاطر والصعوبات أن نواصل العمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والجهات المعنية الصومالية الأخرى، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وكذلك المجتمع الدولي بأسره لمواءمة ومزامنة الجهود السياسية والعسكرية بشكل وثيق. وسيكون من الضروري أن تتمكن الحكومة الاتحادية الانتقالية من الوصول إلى المناطق التي استعادت حديثا، وإنشاء عملية شفافة وشاملة للتعامل مع السكان المحليين وتعزيز إنشاء إدارات جديدة تمشيا مع الميثاق الاتحادي الانتقالي. ومن الضروري أيضا الشروع على وجه السرعة بتنفيذ الانتعاش المستدام وبذل جهود تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة من حركة الشباب لتلبية التوقعات المشروعة لهذه المجتمعات المحلية إضافة إلى تحقيق المكاسب العسكرية.

٤٨ - وإذ نسعى من أجل تحقيق السلام والاستقرار السياسي المستدامين في جميع أنحاء الصومال، يجب أن نعترف بأن توسيع العمليات العسكرية لا يخلو من المخاطر. وسيكون من المهم للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها، والقوات الدولية، اتخاذ جميع

التدابير الممكنة لضمان ألا تؤثر عملياتها سلباً في المدنيين وتزيد من تعقيد إيصال المساعدة الإنسانية. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وضمان أن تبقى حماية المدنيين ضمن أولوياتها.

٤٩ - واستشرافاً للمستقبل، لا بد من إرساء أسس الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار في الأجل الطويل. وينبغي أن ندرك أن الانتعاش الاقتصادي في الأجل الطويل يتطلب إجراء تغييرات في نمط المساعدة الإنمائية والاستثمارات الخاصة لتلبية احتياجات البنية الأساسية الرئيسية لبلد دمرته ٢٠ سنة من النزاع.

٥٠ - أما في الوقت الراهن، فثمة حاجة إلى توحيد وإيجاد الحوافز للحفاظ على السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، يصبح تقديم الدعم لخطط تحقيق الاستقرار في مقديشو والمناطق المستعادة حديثاً من حركة الشباب ذا أهمية حاسمة. ويجب أن نوفر الاستثمارات ونوجد الحوافز من أجل تحقيق السلام والاستقرار. وأشجع الجهات المانحة على النظر في إمكانية تعهد وكالات الأمم المتحدة على وجه السرعة للمشاريع التي تحسن الأمن البشري وتعزز إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وتوجد العمالة في المناطق التي باتت مؤخرًا تحت سيطرة الحكومة الصومالية.

٥١ - وأرحب بالترغبات المقدمة من الجهات المانحة التقليدية والجديدة إلى جميع جوانب التدخل الدولي في الصومال. وأحث على أن يجري تنسيق كل الدعم من خلال الآليات القائمة للحصول على الدعم الدولي. أما المؤتمرات الدولية المرتقبة، بما في ذلك المؤتمر الذي سيعقد في لندن في ٢٣ شباط/فبراير والمؤتمر الذي سيعقد في اسطنبول في وقت لاحق من هذا العام، فستكون فرصة لنقوم معا بدفع الاستراتيجية إلى الأمام.

٥٢ - وأحيط علماً بالفقرة ١٤ من بيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر فيما يتعلق بإعادة تسمية البعثة لتصبح عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

٥٣ - وأخيراً، أود أن أشيد بحكومي بوروندي وأوغندا لما تبديانه من تضحية والتزام مستمرين فيما يتعلق بقضية السلام في الصومال. وأكرر تعازي إلى عائلات الضحايا، بما في ذلك أقارب أفراد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفائها وجنود البعثة الذين فقدوا حياتهم.

